العدد (1802) السنة السابعة - الأحد (23) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

السؤال القديم المتجدد:

لماذا يعيش العرب من دون هدف، ومن دون خارطة طريق؟

كانت أسئلة المقال السابق كثيرة، تتطلب الإجابة عليها، ومنها:
- هل الدمار السياسي هو كل ما خلّفته العاصفة الاشتراكية؟
- أم أن هناك دماراً آخر كالدمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وخلاف ذلك؟
- وهل لا يوجد للاشتراكية العربية التي عصفت بالعالم العربي في فترة العشرين سنة الأولى من النصف الثاني للقرن العشرين، أي فضل أو ايجابية على العرب؟

شاكر النابلسي

العسكرتاريا والاشتراكية

وكنا قد لاحظنا أن كافة التطبيقات الإشتراكية في العالم العربي، قد تمّت بواسطة حكام عسكريين أو (متعسكرين) في مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، وليبيا، واليمن، والسودان. فيما لو علمنا أن غالبية الشعب العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد الاستقلال السياسي الصوري، كانت تُحكم من قبل العسكر، حيث وقع في الفترة (١٩٤٩-١٩٧٠) أكثر من عشرين انقلاباً عسكرياً ناجحاً. كذلك، فإن القيادات القُطرية لبعض الأحزاب القومية الكبيرة كحزب البعث، كان من بينها عسكريون. فقيادة البعث القطرية السورية التي شُكلت في العام ١٩٦٣ كان من بينها أربعة ضباط عسكريين. وفي المؤتمر السادس لحزب البعث في العام ١٩٦٣، رفض المؤتمر الدعوة إلى إبعاد العسكريين الحزبيين عن الأمور السياسية، وصادق على تدخل الضباط رسمياً في الأمور العامة. وكثيراً ما كان العسكريون الحزبيون يقهرون قيادة أحزابهم المدنية ويقومون بانقلابات عسكرية، ويقبضون على السلطة بقوة السلاح والجيش الذي أصبح الأداة الرئيسية لتغيير نُظم الحكم في العالم العربي منذ أول انقلاب عسكري عربي قام به العسكري الركن بكر صدقي، في العراق عام ١٩٣٦، والذي قيل وقتها، بأنه كان بوحي من ألمانيا للإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي الموالية للانجليز، والمجيء بوزارة يرأسها حكمت سليمان، الذي كان وطنياً من الظاهر وانكليزياً من الباطن.

العودة إلى النظام الرأسمالي

ونتيجة لفشل الخطاب الاشتراكي، أصبح هناك أمل في استعادة الحيوية لخطاب الحرية العربي العام على المستويات الفردية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن المعروف أن النظم الاشتراكية في العالم العربي قد صادرت هذه الحريات، التي لم يكن لها أن تتعايش مع الخطاب الاشتراكي القمعي والقهري والكيدي الذي نُفِّذَ في ظل أحكام عسكرية وأحكام عُرفية. وما هذه الانفراجات الضيقة، وما هذه الكوى من الأمل التي تنشقُّ قليلاً قليلا بين حين وآخر في بعض بلدان العالم العربي، مبشرة بفجر – ربما – وليد للحريات، إلا نتيجة انحسار الموجة الاشتراكية، وبدء تصفية القطاع العام عن طريق الخصخصة، والعودة إلى سياسيات السوق الحرة المعدَّلة والمعرَّبة في كثير من الأحيان. وبدا ذلك واضحاً في مصر التي تزعمت الموجة الاشتراكية العربية في الستينات، ثم بدأت بتصفية القطاع العام بعد حرب الخليج ١٩٩١، والعودة إلى نظام الرأسمالية الوطنية أو السوق الحرة، ولكن على الطريقة المصرية. كما بدأت سوريا الأردن والجزائر وغيرها، خطوات بطيئة مماثلة بهذا الشأن. ويعود بطء خطوات الخصخصة في العالم العربي عموماً، إلى أن القطاع العام كان فيها محدوداً – ما عدا مصر – وأن خبراء الخصخصة العرب قليلو العلم والخبرة في إدارة مشاريع الخصخصة، ذات التعقيدات الاقتصادية المختلفة. وأن ما يُراد خصخصته من مشاريع استثمارية في معظم أنحاء العالم العربي، هي في الأساس مشاريع خاسرة أصلاً، وتريد الدولة المعنية التخلص منها وإلقاءها في أحضان المستثمرين المغامرين. وهي مشاريع غير مغرية على الشراء من قبل المستثمرين الجدد. فمن يشتري الخاسر والفاسد؟

ما البديل للاشتراكية؟

والآن، وبعد أن فشلت معظم التجارب الاشتراكية في معظم أنحاء العالم العربي، فما هو البديل عن كل هذه التجارب الاشتراكية الفاشلة لإقامة تنمية عربية؟

وهل هناك وسيلة للخروج من هذه المتاهة، وهذه الخسارة من السنوات والمال والجهد، التي وضعتنا فيها التجارب الاشتراكية المختلفة؟

خطة "بن بلّه" البديلة للاشتراكية

لقد حاول الإجابة عن هذا السؤال الصعب الزعيم الجزائري أحمد بن بلّه بتقديم البديل العملي والعقلي والعلمي، لإقامة التنمية العربية على أسس ثابتة.

فبعد أن نفى ابن بلّه في كتابه ("نحو عالم جديد"، ص ١٠٥) أن الاشتراكية هي البديل الفعلي للرأسمالية، و"أن الاشتراكية الرسمية لم تتعرض فعلاً إلى صُلب النظام الرأسمالي العالمي. فالإنسان المفترض أن يكون محور كل نشاط، لا وجود له في قلب المجتمع الاشتراكي. والاشتراكية الرسمية لا تساوي شيئاً على الإطلاق. وأن روسيا تساوي صفراً (هذا قبل سقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠). وأضاف في مقابلته مع الصحافي محمد خليفة "أن الأزمات داخل العالم الاشتراكي، أكثر من مثيلتها في المجتمع الرأسمالي، حتى أن الحياة عندها لا تطاق. ("أحمد بن بلّه"، ص ٢٥٢).

وحدد بن بلّه الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية البديلة للاشتراكية على الوجه التالي:

١- توفر منهاج ثقافي فلسفي مختلف عما هو سائد الآن. وإيجاد فهم آخر للتنمية.

٢- تحقيق الوحدة العربية. فمن المستحيل تحقيق أي نجاح دون تحقيق الوحدة العربية.

٣- من الصعب بناء تنمية مستقلة وجديدة داخل إطار النظام العالمي الجديد، أو داخل إطار التجزئة. وأفضل تجارب العالم العربي هي مصر والجزائر، ومع ذلك لم تحلا المشاكل.

٤- إيجاد سوق عربية مشتركة.

٥- إنشاء صناعات خفيفة، لتلبي حاجة السوق المحلي وليس السوق الخارجي، والابتعاد في المرحلة الأولى عن الصناعات الثقيلة.

٦- الاهتمام بزراعة الغذاء.

٧- الإنفاق بسخاء لتكوين جيل علمي خلال ٢٠-٣٠ سنة، يُحقق قفزة الحضارة للإنسان العربي، والمجتمع الجديد.

٨- الاجتهاد الفكري المتفتح في شؤون الاقتصاد، والثقافة، والدين.

٩- لا يمكن الوصول إلى كل هذا إلا بالشورى والديمقراطية، لأنه بدونهما يستحيل تعبئة الشعوب والجماهير، لتشارك في تحقيق ذلك. (من مقابلة بن بلّه مع الصحافي محمد خليفة، في كتاب "أحمد بن بلّه"، ص ٢٣٦-٢٣٧).

الاقتراحات البديلة الأخرى

والآن، يمكن الإجابة على السؤال الصعب السابق، من خلال بعض الاقتراحات البديلة الأخرى للتطبيق الاشتراكي، ومنها.

١- فرض ضرائب تصاعدية كبيرة على فئات الأغنياء من أصحاب الصناعة والزراعة، وتخصيص جزء من هذه الضرائب لرفع المستوى الاجتماعي، والصحي، والتعليمي للفلاحين، والعمال، والمحرومين.

٢- كان لا بُدَّ للإصلاح الزراعي أن يتم. ولكن السؤال هنا: لماذا لم توزع الدولة من أراضيها الشاسعة (الميري) التي كانت تملكها على الفلاحين؟ وإن كانت لا تملك الكفاية، فلماذا لم تشتر لهم الأرض من كبار الملاكين بسعر مقارب لسعر السوق وبرضائهم، بدلاً من مصادرة هذه الأراضي دون تعويض، أو تعويض شكلي هزيل في قليل من الأحيان؟

وكأن الأمر قد أصبح، أن هؤلاء الإقطاعيين قد سرقوا الأرض، فجاءت الدولة، وسرقت السرقة! وهو ما كان سائداً في العصر العثماني، عندما كانت تتعمد الدولة إغماض أعينها عن الولاة السارقين، وصمَّ آذانها عن شكوى المسروقين، حتى تتكوم السرقة وتكبر، ثم تأتي فجأة، وتستولي هي على كل ما سُرق، فتسرق السرقة!

٣- إقرار مبدأ توزيع أرباح على عمال المصانع، واعتبارها نوعاً من الضريبة التي تُدفع للدولة. ثم تقوم الدولة بواسطة مكاتب العمل بتوزيعه على العمال، كلٌ حسب نشاطه وإنتاجه، وبموجب تقارير من ربِّ العمل نفسه، بإشراف لجنة من وزارة العمل.

٤- فرض ضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة في الأسواق العربية، مثلها مثل الشركات الوطنية، وسنّ قوانين لتشغيل الأيدي العاملة المحلية والموظفين المحليين من كافة المستويات، وعدم السماح بتشغيل أي أجنبي إلا إذا ثبُت بأن مؤهله غير متوفر محلياً.

٥- ترك العامل للعمل، والإداري للإدارة، والمحاسب للمحاسبة، والمهندس للهندسة، وعدم فرض العمال على الإدارة كديكور، وتعطيل للوقت، كما كانت تنادي الأنظمة الاشتراكية العربية، وكما تمَّ تطبيقه والعمل به في مصر، وتخصيص ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين لضمان تمرير القوانين والأنظمة التي يريد سيّد الحكم تمريرها. وفيما لو علمنا أن الإدارة الحديثة للمنشآت الصناعية والتجارية، أصبحت علماً كبيراً قائماً بذاته، لا يقدر عليه إلا الراسخون به، فما بالك بالعمال البسطاء والأميين. فكيف نطلب من العمال العرب الذين تُشكِّل الأميّة فيهم أكثر من ٨٠٪ أن يكونوا إداريين، ويشاركوا في إدارة المنشآت الصناعية والتجارية الضخمة، إلا أن يكون وراء هذا المطلب غاية سياسية محضة؟!

٦- إعلاء ورفع مستوى الضمان الصحي والضمان الاجتماعي، وترقية هذا المستوى، لكي يساعد على سدِّ الهوة بين الغنى والفقر، وبين الذين يملكون والذين لا يملكون.

٧- تخلّص الدولة من كل تبعية لإدارة المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية والبنكية وغير ذلك. فالدولة لم تكن تاجراً في يوم من الأيام، كما لم تكن صناعياً، ولا مُزارعاً، ولا مصرفاً كذلك. فليست هذه من مهماتها، ولا يوجد لديها الكوادر القادرة على إدارة كل ذلك. وعليها أن تتفرغ لوضع القوانين والأنظمة، لضبط انتظام حركة المجتمع وتدعيم الديمقراطية، والحرية – إن وُجدت – وزيادة الإنتاج القومي. وقبل كل هذا وضع النظام الأساسي للتعليم الحديث. على أن يتمَّ كل هذا دون تسلط، أو هيمنة، أو استعراض للهيبة السياسية. وهو ما عبَّر عنه الفيلسوف الانجليزي برتراند رسل من أن: "أفضل الحكومات أن لا يكون هناك حكومة" أي أن لا يشعر الناس أن هناك حكومة، ولكن هناك نظاماً وقانوناً يحكم.

فقد سُئل أحد الفلاسفة الإغريق :

إذا أصبحت سلطاناً، فكيف ستحكم ؟

فرد عليه الفيلسوف:

– لا أحكم..!

فسأله السائل :

إذن، من سيحكم ..؟

فقال الفيلسوف:

– القانون..!

وهذا يجيب على سؤال عنوان المقال:

لماذا يعيش العرب دون هدف أو خارطة طريق؟

ومن يعش دون قانون – يُحترم ويُنفذ على الكبير والصغير" – يعش دون هدف، ودون خارطة طريق كذلك.

صعود آسيا وحراك القوى الإعلامية

د . عبد الله المدني

عدت للتو من المشاركة في أعمال منتدى الإعلام العربي ٢٠١٠ الذي انعقد في دبي تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس وزراء دولة الإمارات/ حاكم دبي. وقد اقتصرت مشاركتي على الجلسة الختامية التي عقدت تحت عنوان "صعود آسيا وحراك القوى الإعلامية"، وناقشت العوامل الكامنة وراء ذلك الحراك وتفسير نمو معدلات الطلب على الناتج الإعلامي في آسيا، وماهية فرص استفادة المنطقة العربية من التجارب الآسيوية في الإعلام.

مما لا شك فيه أن آسيا في صعودها المذهل في كافة المجالات، وتبوئها المركز الأول في تكنولوجيا المعلومات وصناعة وسائطها، وإنتاج أدوات الاتصال الجماهيرية، استطاعت أن تبز الآخرين في قطاع الميديا شاملا الإذاعة و الجريدة والمجلة والدورية والتلفزيون والإنترنت والهاتف النقال. وهي اعتمدت في تفوق وسائلها الإعلامية على عوامل محددة أو ميزات خاصة تتمتع بها مثل:

– العدد الهائل من السكان.

– تحسن مستويات معيشة عشرات الملايين من مواطنيها وبالتالي أتساع شريحة الطبقة الوسطى في المجتمع.

– النجاح في محو أمية نسبة معتبرة من سكانها، وبالتالي انجذابها وتشوقها إلى استخدام وسائط المعرفة.

– السياسات الاقتصادية القائمة على المنافسة عالميا في مجال الإنتاج والتصنيع لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق في الداخل، والتي بدورها تؤسس لسوق إعلانية ضخمة تستفيد منها وسائل الإعلام.

– توفر الأيدي العاملة الرخيصة في مجال النشر والتوزيع والتصوير والتصميم والإخراج وغيره

ولا جدال في أن عاملي "تحسن مستويات المعيشة والدخول الفردية" و "تحسن المستويات التعليمية" خلق إقبالا كبيرا على المنتج الإعلامي بشتى صوره، بمعنى أن العاملين تسببا في زيادة أعداد المقبلين على مشاهدة التلفاز وشراء الصحف والمجلات وتصفح المواقع الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية، وهذا بدوره ساهم في صمود كل هذه الوسائل الإعلامية التي تعتمد في ديمومتها وازدهارها على الإعلان التجاري بصفة رئيسية. ذلك أنه مع تزايد المصنعين في الصين من جهة، وإقبال الجماهير الصينية على الاستهلاك من جهة أخرى بفضل تحسن مداخيلهم منذ إصلاحات بكين الاقتصادية في السبعينات، ومع حدوث الشيء ذاته في الهند ابتداءً من التسعينات التي شهدت تخلي البلاد عن نهجها الاشتراكي وتحولها إلى اقتصاد السوق وتشجيعها لقدوم الاستثمارات الأجنبية، زاد عدد المعلنين، وزادت الأموال المنفقة على أوجه الإعلان، فزاد بالتالي نصيب التلفزيون والصحافتين التقليدية والإلكترونية من هذه الإعلانات، مما مكن هذه الوسائل الإعلامية من الصمود والمنافسة، فيما كانت مثيلاتها في دول الغرب تترنح وتواجه المشكلات بسبب الكساد الاقتصادي الذي أثر سلبا على القوة الشرائية للجماهير.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن ينطبق ما قلناه على كل آسيا. فنحن نتحدث هنا عن قارة ضخمة المساحة متعددة الثقافات والأعراق والأديان، ومجتمعات متفاوتة النمو، وشعوب تختلف مستوياتها المعيشية والتعليمية، وأنظمة تتراوح أشكالها ما بين الديمقراطي والشمولي. لذا فإن حديثنا سيتواصل بالتركيز على القطبين الآسيويين الكبيرين الصيني والهندي، إضافة إلى اندونيسيا باعتبارها كبرى الديمقراطيات الإسلامية، ورابع أكبر دول العالم سكانا (أكثر من ٢٢٥ مليون نسمة)، ناهيك عن أنها تشكل مثالا حيا على مدى تأثر الحراك الإعلامي بتغير الأنظمة السياسية. فثورة شعبها ضد الديكتاتورية السوهارتية في عام ١٩٩٨ فتحت الآفاق أمام ظهور صحافة حرة وإعلام حر، فتوالدت الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة (أكثر من ألف صحيفة ومجلة في بداية الألفية الثالثة) مع بث بعضها على مواقع الإنترنت كوسيلة لإيصالها إلى القارئ في المناطق النائية، وانتشرت المحطات الفضائية والإذاعات الخاصة (بلغ عدد شبكات التلفزة التجارية المرخصة ١٠ شبكات، فيما بلغ عدد محطات التلفزة والإذاعة غير المرخصة ٢٠٠٠ محطة) ، ودخل الكل في منافسة حامية من أجل استقطاب أكبر شريحة من المعلنين، وأيضا أوسع شريحة من القراء والمشاهدين الذين صار لديهم لأول مرة منذ ثلاثة عقود مجالا واسعا للاختيار، خصوصا في ظل حقائق مثل ارتفاع نسبة المتعلمين إلى ٨٥ بالمئة من السكان في أوائل عام ٢٠٠٠ ، ووجود ٦٥ بالمئة من السكان في سن ٣٤ أو أقل، وتحسن مستويات الدخول الفردية نسبيا. هذه الحقائق التي تضافرت معا فأدت إلى إدراك الجمهور لأهمية المطبوعة في الحياة اليومية، وبالتالي ارتفعت وتيرة الطلب على المطبوعات وغيرها من وسائط الإعلام.

ورغم أن ما حدث في إندونيسيا لا يقارن بما حدث ويحدث في الهند والصين، إلا أن الأمر لا يمكن التقليل من شأنه أو إشاحة النظر عنه. فوسائل الإعلام الإندونيسية التي كانت قد فقدت صدقيتها لأنها لم تكن تجيد سوى التطبيل للنظام والإشادة كذبا بمناقبه وإنجازاته، ولم تكن تجيد سوى الإعلان عن منتجات شركات تملكها فئة معينة من المحسوبين على النظام وبطانته، راحت في حقبة الانفتاح والتعددية السياسية تنشر وتذيع وتسوق كل شيء، بل صارت وسيلة للنقد الحر، وإصلاح المعوج، و التحذير من الخطأ، والتنبيه إلى الفساد والمفسدين، الأمر الذي نقلها من حال إلى حال، وجعلها صوتا لآخر فرد في أبعد جزيرة من الجزر الإندونيسية. أما الصحف والمجلات المحلية فقد تحررت إلى الأبد من مضايقات رموز النظام والتي كانت تأخذ أشكالا مختلفة مثل معاقبتها بحجب حصتها من الورق المصنع محليا، أو تسريب بعض كميات الورق إليها بعد دفع الرشاوي.

ولعل من المفيد في سياق حديثنا عن تأثر الحراك الإعلامي في أي بلد بشكل النظام السياسي القائم، أن نشير إلى تميز الهند عن جارتها الصينية في هذا المجال. فعلى الرغم من أن الدستور الصيني ينص على حرية الكلام وحرية الإعلام منذ ثمانينات القرن العشرين، وعلى الرغم من التطورات المذهلة التي حدثت على مستوى أعداد الصحف اليومية ومحطات الإذاعة والتلفزة والمجموعات الصحفية والمواقع الإلكترونية والمشتركين في قنوات التلفزيون الكيبلية (أفادت إحصائيات العام ٢٠٠٣ بوجود أكثر من ٢٠٠٠ صحيفة، وأكثر من ٨٠٠٠ مجلة متنوعة، وأكثر من ٣٠٠٠ محطة تلفزيون في مختلف المقاطعات والمحافظات والبلدات المركزية، و قيام أكثر من ٢٠٠٠ من أصل ١٠ آلاف هيئة إعلامية بإنشاء مواقع إلكترونية لها، واحتلال البلاد للموقع الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة لجهة وجود مواقع صينية على الشبكة العنكبوتية برقم تجاوز ١١٠ ملايين موقع)، فإن وسائل الإعلام هذه تخضع للرقابة، ولا تتمتع بحرية الحركة والقول والنشر التي تتمتع بها شبيهاتها في الهند، وذلك بسبب طبيعة النظام الشمولي القائم في الصين والمتناقض مع طبيعة النظام الديمقراطي التعددي في الهند. على أن هذا لا يعني عدم وجود حراك داخلي من أجل مقاومة هذه الحواجز، أو العثور على ثغرات للنفاذ منها.

في الهند قدرت قيمة قطاع الإعلام في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٨,٩ مليار دولار، مع توقع تسجيل نمو بنسبة ١٩ بالمئة ليصل إلى ١٩مليار دولار إميركي بنهاية العام ٢٠١٠ (حجم قطاع الإعلام المكتوب وحده يصل إلى ٢,٣ مليار دولار إميركي ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٥,٨ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٠).

و سبب هذه الطفرة هو عوامل ثقافية وإقتصادية سبق أن أشرنا إليها مثل تزايد التعليم وتحسن مستويات الدخول الفردية، إضافة إلى عوامل ديموغرافية (تقل أعمار ما يزيد على ٧٠٠ مليون من السكان عن ٣٠ عاما، فيما يقدر عدد الأفراد الذين يشكلون الطبقة الوسطى بما يزيد على ٣٠٠ مليون نسمة). وفي ظل هذه المعطيات معطوفا عليها إلتزام الهند المعروف بحرية التعبير والنشر، و ثقلها السكاني، ورخص الأيدي العاملة فيها، وسياستها القائمة على تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثلت البلاد عنصر جذب للمستثمر الأجنبي في مختلف المجالات بما في ذلك مجال الإعلام.

وهكذا قام ملاك كبريات الشركات العاملة في مجال الميديا بفروعه المختلفة مثل «سوني» و«باراماونت» و«ديزني» و«وفوكس» و«تايم وورنر» و«ببرسون» و«بي بي سي وورلد وايد»، علاوة على ناشري الصحف العالمية المعروفة مثل «فاينانشيال تايمز»، و«انديبيندانت» و«تيرنر انترناشونال» و "هيرالد تريبيون" بالقدوم إلى الهند وفتح فروع لهم في الأخيرة من أجل المحافظة على نصيب معتبر لهم من سوق الإعلام العالمي، خصوصا في ظل حقيقة أن الصين مغلقة تماما بالنسبة للمستثمرين الأجانب في مجال الإعلام، بينما الهند خففت من قيودها لجهة ملكية الأجانب لوسائل الإعلام منذ عام ٢٠٠٢ ، فصار بإمكان الأجنبي أن يمتلك ٢٦ في المئة من أسهم أي مطبوعة هندية شريطة ترك المسائل التحريرية في أيدي المواطنين الهنود.

و طبقا لرئيس مركز دراسات الإعلام في نيودلهي "باسكارا راو" في تصريح له لصحيفة نيويورك تايمز، فإن معدلات النمو في كل مجالات الاعلام في الهند خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كان أعلى بكثير من الولايات المتحدة وبريطانيا. وطبقا للرجل نفسه فإن قطاع الصحف ينمو بمعدل ١٤ في المائة سنويا في الهند التي يوجد بها ٢٧ قناة إخبارية تلفزيونية عاملة على مدار الساعة، علاوة على الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الهند مقرا لها وتنفق أموالا طائلة على الإعلان لمنتجاتها.

هل يهتم سياسيونا بمواطنيهم؟

عمار كاظم محمد

ايام مرت منذ ان حصدت التفجيرات الدامية ارواح العشرات من العراقيين عبر سلسلة جديدة في مسلسل العنف الدموي في هذا البلد لكن ما يحزن حقا هو هذا التجاهل من سياسيينا لما يدور في الساحة العراقية حيث يبدو أن المنافسة على التكتلات وعلى تشكيل الحكومة المرتقبة هي اهم بالنسبة لديهم من ارواح الضحايا الذين تحصدهم آلة الموت الدموية ومن يقف وراءها من بهائم بمختلف الاجناس والتوجهات وكأن الجميع اتفقوا على شيء واحد هو قتل العراقي واهدار دمه من اجل هذا الكرسي الملعون.

العراقيون يعانون الأمرين من نقص الكهرباء والماء والخدمات والموت الذي يحصد ارواحهم من دون ذنب، بينما سياسيونا مازالوا يتناقشون ويتفاوضون ويتعارضون والنتيجة شلل في مفاصل الدولة وتخلخل الوضع الأمني وتهديد لكل المكاسب التي تحققت والتي دفع ثمنها العراقيون ايضا من دمائهم وارواحهم وراحتهم .

حينما توجه الناس لصناديق الاقتراع وانتخبت من انتخبت كان همها أن تأتي حكومة تستثمر الانجازات التي تحققت وترفع عن كاهل العراقيين ولو قليلا من اعباء السنوات السبع العجاف من الدماء والقتل والنقص في الاموال والثمرات لا ان تتحول الانتخابات ونتائجها الى عقدة تقف مثل شوكة في البلعوم وتتحول الى صراع جديد وتهديدات ومشاكل لها أول وليس لها آخر .

المشكلة في كل هذا اننا لسنا في وضع يحتمل التأجيل و "الجرجرة " فعامل الوقت مهم جدا للوضع الامني للبلاد وهناك قوات امريكية تريد المغادرة في وقت محدد طبقا للاتفاقية الأمنية وهناك استحقاقات وقوانين مؤجلة وهي دائما تتأجل تحتاج الى الوقت الكافي كي تشرع فاذا كان سياسيونا سيضيعون السنة الاولى من السنوات الأربع في تشكيل الحكومة وحصد ما يمكن حصده من مكاسب ووزارات والسنة الأخيرة هي بالتأكيد ضائعة في التحضير للانتخابات التي تليها فما الذي تبقى للمواطن ؟

سياسيونا يتصارعون ويتعارضون وكأننا نعيش في احدى الدول الاسكندنافية المستقرة والتي لايرد حتى اسمها في وسائل الاعلام ، بينما يحترق العراقيون يوميا بنيران هذا الصراع ويحتملون مصائبه وأخطاءه، فهل ستجعلونهم يشعرون بالندم على انهم ذهبوا للأنتخابات بسبب هذا التنافس على الكراسي والمناصب والى متى يظل العراقيون دائما هم من يدفعون الثمن في كل هذا ؟ .

قبل عدة ايام ظهر زعيم جديد للقاعدة واعلن عن نفسه عبر بيان تناقلته وسائل الاعلام والصحف عن تهديدات بايام سود ودامية قادمة انتقاما لمقتل سلفيه لكن سياسيينا بدلا من الانتباه الى هذه التهديدات ومانتج وينتج عنها من مصائب وكوارث ستحل بالعراقيين ان لم يتداركوا الامر باعداد الخطط اللازمة في الوقت المناسب مازالوا يتصارعون ويتناقشون وكأن الأمر لايعنيهم فهل هم حقا حريصون على مواطنيهم وعلى من انتخبهم ام يظل الكرسي والمنصب هو الأهم ؟ .